

Activating the internal control system to improve administrative performance and reduce fraud in small industrial establishments: a case study of blocks and ready-mix concrete factories in Bani Malik, Asir region for the academic year (1443 AH-1444 AH)

Hanadi Abdulhadi Asiri

Huda Ebrahim Alsayed

College of Business || King Khalid University || KSA

Abstract: The main goal of this study is to know the role of activating Internal control to improve administrative performance and reduce fraud in small business industries. In this paper, we use Descriptive analytical method, and it includes 12 factories of ready-made Block and concrete in (Bani Malek Asir region). The results of this study show that 1- internal control is a part of the industries activity, and it's part of the system they use in organizing their operations. 2-The outlay that borne by industrial companies because of heavy equipment consumption are not specified. Our recommendation for this study are, 1-to improve and strengthen the internal control system in industries, in order to reduce manipulation and fraud. 2-Furthermore, it's important for internal auditors to be independence, 3- and to follow effective procedures in evaluation the internal audit activity in periodically manor.

Keywords: internal control auditing, management performance, fraud.

تفعيل نظام الرقابة الداخلية لتحسين الأداء الإداري والحد من عمليات الاحتيال في المنشآت الصناعية الصغيرة: دراسة حالة لمصانع البلك والخرسانة الجاهزة في بني مالك منطقة عسير للعام الدراسي (1443هـ-1444هـ)

هنادي عبد الهادي عسيري

هدى إبراهيم السيد

كلية الأعمال || جامعة الملك خالد || المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت هذه الدراسة للتعرف على درجة تفعيل نظام الرقابة الداخلية لتحسين الأداء الإداري والحد من عمليات الاحتيال في المنشآت الصناعية الصغيرة، وقد اعتمدت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكونت عينة الدراسة من (12) مصنعاً من مصانع البلك والخرسانة الجاهزة في بني مالك منطقة عسير، وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج ومن أهمها: 1- أن الرقابة الداخلية بالمنشأة جزء لا يتجزأ من عمل المنشأة وتعتبر جزءاً من النظام الذي تستخدمه في تنظيم وتوجيه عملياتها. 2- أن المصاريف التي تتحملها المنشأة الصناعية نتيجة لاستهلاك المعدات الثقيلة غير محددة. وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات ومن أهمها: 1- ضرورة تعزيز انظمة الرقابة الداخلية للحد من عمليات الاحتيال والتلاعب الكبيرة التي تتعرض لها المنشآت الصناعية. 2- ضرورة تبني المنشآت الصناعية إجراءات في تعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية، منها توفير السلطة الكافية لنشاط التدقيق الداخلي. 3- ان يتمتع فريق التدقيق الداخلي بالاستقلالية التامة وإجراء تقييم دوري ومستمر لنشاط التدقيق الداخلي.

المقدمة.

الرقابة الداخلية من أهم العناصر التي تحافظ على استمرارية المنشأة الصناعية الصغيرة وتقييم مخاطرها والحد من عمليات الاحتيال بها، المنشأة الصناعية الصغيرة التي لا يعتمد نظامها على رقابة داخلية تعتمد على تطبيق المراجعة الكاملة لها من خلال فحص كل العمليات المثبتة في الدفاتر والسجلات بغرض التأكد من مدى صحتها وسلامتها وإنها قيدت وفق الاعراف المحاسبية، كما تعتبر الرقابة الداخلية من أهم العناصر التي يعتمد عليها المراجع عند قيامه بعملية المراجعة، حيث نجد أن المعيار الثاني من معايير العمل الميداني قد نص على ضرورتها لعملية المراجعة، فالخطوة الأولى لعمل المراجع هي دراسة نظم الرقابة الداخلية المطبقة في المنشأة الصناعية الصغيرة المراد مراجعة حساباتها، وكلما كانت نظم الرقابة الداخلية جيدة وذات كفاءة كلما قلل ذلك من الإجراءات والتفصيلات التي يقوم بها المراجع أثناء عملية المراجعة. ويجب أن تصمم الإدارة وليس المراجع نظام الرقابة الداخلية الذي يوفر تأكيدا مناسباً وليس مطلقاً على أن القوائم المالية قد تم إعدادها على نحو عادل، ويتم تصميم نظام الرقابة الداخلية بعد أن يتم اخذ كل من التكاليف والمنافع في عين الاعتبار، كما يتوقف نجاح وفاعلية الرقابة الداخلية على مدى توافر مجموعة من الدعائم أو المقومات الضرورية والعناصر الهامة اللازمة لخلق نظام سليم وفعال للرقابة داخل المنشأة الصناعية الصغيرة.

وبالتالي وجود أي قصور في أي من هذه المقومات أو العناصر يؤثر بالسلب على أداء نظام الرقابة الداخلية وعلى تحقيق الأهداف، فكلما توفرت المقومات والعناصر بالشكل السليم والفعال، كلما ازدادت فاعلية دور الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المنشأة الصناعية الصغيرة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة البحث في ضعف وجود نظام رقابة داخلي في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة لحماية أصولها والمحافظة على الموارد المتاحة، وضعف أداء الإدارة في بناء وتفعيل نظام رقابة داخلية وإدارة المخاطر المحتملة، وعدم الاهتمام بمصالح المواطنين وإهمالها على حساب المنافع الشخصية للإدارة، إذ أن من أهم أسباب ازدياد الاحتيال وعمليات الفساد وسوء تقديم الخدمات في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة هي التصرفات غير السليمة للإدارة والموظفين ومن ثم الأضرار بمصالح الجمهور والمجتمع. ولذا تكمن مشكلة الدراسة في حالة الضبابية حول واقع نظام الرقابة الداخلية لتحسين الأداء الإداري والحد من عمليات الاحتيال في المنشآت الصناعية الصغيرة.

أسئلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما درجة تفعيل نظام الرقابة الداخلية لتحسين الأداء الإداري والحد من عمليات الاحتيال في المنشآت الصناعية الصغيرة؟

فروض الدراسة:

- الفرضية الأولى: وجود نظام رقابي داخلي ضعيف وعدم الالتزام بالسياسات والأنظمة يؤدي للمخاطرة بأصول المنشأة وعدم المحافظة عليها.
- الفرضية الثانية: عدم وجود نظام رقابة داخلي في المنشآت الصناعية لإنتاج البلك والخرسانة الجاهزة وتأثير ذلك على استمرارية المنشأة وتقييم المخاطر القائمة والمحتملة.

- الفرضية الثالثة: نظام الرقابة الداخلي يحقق زيادة الإنتاج والأرباح للمنشأة الصناعية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- 1- التعرف على درجة تفعيل نظام الرقابة الداخلية لتحسين الأداء الإداري والحد من عمليات الاحتيال في المنشآت الصناعية الصغيرة.
- 2- فحص الفرضيات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية لتحسين الأداء الإداري والتأكد من مدى صحتها.

أهمية الدراسة:

- قد تسهم هذه الدراسة في تقويم نظام الرقابة الداخلية وبناء سياسيات ولوائح وأنظمة وقوانين لتطبيق نظام الرقابة الداخلي للمنشآت الصناعية للحد من عمليات الاحتيال والكشف عن المخاطر الحالية والمحتملة والمحافظة على أصول وموارد المنشآت الصناعية.
- تحديد قدرة الإدارة على تطوير وتدريب العاملين في المنشآت الصناعية لرفع كفاءة العنصر البشري من العاملين وتطوير مهارتهم في تطبيق نظام الرقابة الداخلي
- تسهم هذه الدراسة في إلقاء الضوء على تفعيل نظام رقابة داخلية ذات جودة وفعالية للمنشآت الصناعية للمحافظة على أصولها والحد من المخاطر القائمة والمحتملة.
- قد تفيد نتائج هذه الدراسة المسؤولين والمدققين والمحاسبين في تكوين وجهة نظر عن تفعيل نظام الرقابة الداخلية ودورها في تحسين أدائهم.
- وقد يستفيد الباحثون من نتائج وتوصيات الدراسة المتبعة فيها.

حدود الدراسة:

سوف تقتصر الدراسة على الحدود الآتية:

- الحدود الموضوعية: تفعيل نظام الرقابة الداخلية لتحسين الأداء الإداري والحد من عمليات الاحتيال في المنشآت الصناعية الصغيرة.
- الحدود البشرية: المحاسبين والاداريين والعاملين في مصانع البلك والخرسانة الجاهزة.
- الحدود المكانية: مصانع البلك والخرسانة الجاهزة في بني مالك منطقة عسير.
- الحدود الزمنية: العام الدراسي (1443هـ-1444هـ).

مصطلحات الدراسة:

- مفهوم نظام الرقابة الداخلية اصطلاحاً: "هي الخطة التنظيمية وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة الشركة والتي تهدف إلى المحافظة على أصول الشركة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من التزام العاملين بالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة". (غنيمات وصيام، 2011).
- إجرائياً: هي عملية متكاملة تقوم بها إدارة وموظفي المنشآت الصناعية في تنفيذ العمليات التشغيلية بشكل نظامي وأخلاقي، واقتصادي، وفعال، ومؤثر.

- مفهوم الأداء الإداري اصطلاحاً: " هي مجموعة من المهام والمسؤوليات التي يقوم بها الفرد وفق الأنظمة واللوائح المحددة بذلك". (طينه، 2017).
- إجرائياً: هو قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله.
- مفهوم الاحتيال اصطلاحاً: " هو التلاعب والتزييف أو تعديل السجلات والمستندات وتسجيل معاملات وهمية وحذف تأثيرات المعاملات من السجلات والمستندات للحصول على منفعة غير عادلة. (الججاوي والزرقي، 2018).
- إجرائياً: هو عمل خداعي متعمد من خلال تقديم معلومات خاطئة أو مضللة، ويتم ذلك للحصول على ميزة أو ربح غير عادل.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

تمهيد:

تقوم المنظمة على مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ويتم هذا من خلال تسخير مجموعة من الموارد المادية والمالية والبشرية بالإضافة إلى مختلف أشكال التكنولوجيا، حيث تواجه المنظمة تحدياً كبيراً فيما يخص الاستغلال الأمثل لهذه الموارد ضمن الأطر والتشريعات القانونية التي تمارس فيها المنظمة نشاطها وللتأقلم مع هذه التحديات وتقليل المخاطر الممكنة تقوم الإدارة بتصميم وتنفيذ مجموعة من الإجراءات، تتلاءم مع نشاط المؤسسة، وتساعد على تحقيق أهدافها.

مفهوم نظام الرقابة الداخلية:

تم تعريف نظام الرقابة الداخلية بأنها: هي أنواع السياسات والإجراءات المتخذة من قبل الإدارة التي تكفل تحقيق أهداف المنشأة وتضمن التنفيذ المنظم والعملي للعمليات بما في ذلك الالتزام بالسياسات الإدارية والمحافظة على الموجودات واكتشاف ومنع الأخطاء ودقة القيد واكتمال السجلات وتهيئة البيانات المالية المطلوبة والمعول عليها في الوقت المناسب. (معيار التدقيق 240، 2010).

أما المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد، فقد عرفها: " بأنها عملية صممها وطبقها وتمسك بها، المسؤولون عن إدارة المنشأة وغيرهم من الأشخاص، من أجل توفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المنشأة التي تتعلق بمصداقية التقارير المالية وإمكانية الاعتماد عليها، وفعالية وكفاءة العمليات، ومدى الالتزام بالقوانين والقواعد التنظيمية المطبقة. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2013).

وبالتالي فإن الرقابة الداخلية هو نظام شامل لكل مستويات المنظمة، حيث يحقق هذا النظام تشجيع الأفراد على إتباع السياسات الإدارية والسياسات العامة بما فيها القوانين والأنظمة المرعية.

أهداف نظام الرقابة الداخلية

يتمثل الهدف الرئيسي الذي ينبغي أن تحققه المؤسسة من وضع وتطبيق نظام الرقابة الداخلية، هو التوفيق بين تصرفات وسلوك العاملين وأهداف المؤسسة التشغيلية التي تسعى إلى تحقيقها. (توماس وهنكي، 2000). وعلى هذا الأساس فإن الأهداف التشغيلية لنظام الرقابة الداخلية تتمثل في الآتي: (خالد، ومايو، 2015).

1. التفويض ويعني التأكد من أن جميع المعاملات تتم الموافقة عليها من قبل الموظفين المسؤولين وفقاً لسلطة محددة أو عامة قبل تسجيل المعاملة.
2. الاكتمال ويعني ضمان عدم حذف أي معاملات صحيحة من السجلات المحاسبية.
3. الدقة ويعني التأكد من أن جميع المعاملات صحيحة ودقيقة بما يتفق مع بيانات المعاملات الصادرة ويتم تسجيل المعلومات في الوقت المناسب.
4. معالجة الأخطاء وتعني التأكد من أن الأخطاء المكتشفة في أي مرحلة من مراحل المعالجة تتلقى إجراءات تصحيحية فورية ويتم إبلاغها إلى المستوى المناسب من الإدارة.
5. تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية والمالية.
6. رفع مستوى الكفاءة التشغيلية.
7. الثقة بالبيانات المحاسبية والمالية للمؤسسة حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات واتخاذ القرارات الإدارية.

العوامل التي ساعدت على زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية:

- توجد العديد من العوامل التي ساعدت على تطوير نظام الرقابة الداخلية: (أبوكميل، 2011)
- أ- كبر حجم المنظمات وتعدد عملياتها: أن التطور الاقتصادي والنمو الهائل في حجم الوحدات الاقتصادية وتعقد هيكلها التنظيمي وتنوع عملياتها تم عليها الاعتماد على وسائل هي من صميم أنظمة الرقابة الداخلية مثل الكشوف التحليلية والتقارير والموازنات.
 - ب- تفويض السلطات: في بداية الأمر كان صاحب المشروع هو الذي يديره ويراقب جميع أعماله، ومع كبر حجم المنشآت وظهور الشركات المساهمة التي أدت إلى فصل ملاك المشروع عن إدارة المشروع، نظراً لكثرة عدد المساهمين، أصبحت إدارة المشروع مركزة في مجلس إدارة منتخب يحدد صلاحياته القانون.
 - ج- حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة: كما سبق القول إن اتساع حجم الوحدة الاقتصادية وزيادة عدد عملياتها جعل من الصعب الاعتماد على الاتصال الشخصي بين أعلى وأدنى مستوى إداري، ومن هنا كان لابد من الاعتماد على تقارير إدارية وكشوف مالية وإحصائيات مختلفة، لتلخيص الأحداث الجارية إلى أرقام يمكن الاستناد إليها، فكان لابد من نظم إدارية سليمة تضمن للإدارة صحة البيانات التي تقدم لها كي تضع السياسات الصحيحة، وتصحح الانحرافات أن وجدت.
 - د- حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة: تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة لاستخدامها في التخطيط ووضع السياسات العامة، وكثيراً ما تطلب الوزارات من الشركات التي تحت إشرافها بيانات بهدف الرقابة على أنشطتها، وهذا يستدعي تقديم البيانات بالسرعة المطلوبة وأن تكون البيانات المتاحة صحيحة ودقيقة مما يستوجب وجود نظام رقابة داخلي قوي وفعال يضمن استخراج تلك البيانات وتقديمها في الوقت المناسب.
 - هـ- مسؤولية الإدارة عن حماية أموال المنشأة: من المعروف أنه أصبح مسؤولية المحافظة على أصول وأموال المنشأة ومسؤولية منع الغش والأخطاء يقع على عاتق الإدارة، ولكي تخلي الإدارة نفسها من هذه المسؤولية، عليها أن توفر نظاماً سليماً للمراقبة الداخلية من شأنه حماية أصول وأموال المنشأة من السرقة أو إساءة الاستخدام أو التلاعب.

9- تطوير إجراءات المراجعة: أصبح من الصعب القيام بالمراجعة التفصيلية للمشروعات بسبب كبر حجمها وتعدد عملياتها، وأصبح القيام بالمراجعة الاختيارية التي تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية هو الأسلوب السائد وهذا الأسلوب يعتمد في تقدير حجم الاختبارات وعلى قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية.

مقومات نظام الرقابة الداخلية:

وستذكر المقومات الإدارية: (توماس وهنكي، 2000).

المقومات الإدارية: تمثل مجموعة الإجراءات والوسائل والأدوات التي يعتمد عليها نظام الرقابة الداخلية في جانبه الإداري ويمكن أن نميز العناصر التالية:

1. الهيكل التنظيمي: ويقصد بها الآلية الرسمية التي يتم من خلالها إدارة المؤسسة عبر تحديد خطوط السلطة والاتصال بين الرؤساء والمرؤوسين، وتهدف الهياكل التنظيمية إلى إنتاج مخرجات تنظيمية لتحقيق أهداف تنظيمية.
2. الفصل بين المسؤوليات: يجب على المنشآت أن تفصل بين مسؤوليات العاملين فيها حتى تقلل من احتمال الغش أو حدوث أخطاء غير متعمدة في البيانات المحاسبية، وذلك بافتراض عدم التواطؤ بين موظفين أو أكثر في تنفيذ التلاعب أو إخفاء أي أخطاء غير متعمدة.
3. وضوح خطوط السلطة والمسؤولية: يقوم بأداء الوظائف المختلفة بالمؤسسة عدداً كبيراً من العاملين، وحتى يمكن تحقيق رقابة فعالة على كل من هذه الوظائف، يجب أن يُسئل كل شاغل وظيفة عن مجموعة محددة من الأصول أو الخصوم أو العمليات، ويمكن تحقيق هذه المساءلة من خلال تخصيص مسؤوليات محددة لأفراد معينة، ويوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة (بشكل مبدئي) الخطوط العريضة للعلاقة بين السلطة والمسؤولية.
4. كفاءة الموظفين: تعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية على درجة كفاءة العاملين بالمؤسسة والذين تقع عليهم مسؤولية تنفيذه، بالرغم من وضوح خطوط السلطة والمسؤولية وصحة توزيع الوظائف طبقاً لنظام الرقابة الداخلية، إلا أن هذا النظام قد لا ينجح في تحقيق أهدافه نظراً لعدم كفاءة أو أمانة العاملين بالمؤسسة في تأدية المسؤوليات الموكلة لهم.
5. سلامة السجلات وإجراءات التصديق على العمليات: يمكن الحصول على المعلومات عن الانجازات المحققة، والتي تستخدم لمحاسبة المسؤولين بالشركة، من السجلات والدفاتر المحاسبية، ويفضل أن تنظم هذه المعلومات طبقاً لخطوط السلطة والمسؤولية، وهذا من خلال توفير نظام واضح لتصنيف وتبويب البيانات ومعالجتها وتوزيعها على مختلف المستويات الإدارية والتي من خلالها يمكن من القيام بالمهام والأعمال والتقرير عليها وبالتالي مراقبتها وتقييمها.
6. حماية الأصول والسجلات: يجب أن تتوفر لدى المؤسسة الإمكانيات اللازمة لحماية ووقاية كل من الأصول والسجلات من التلف أو الفساد أو الضياع، وهذا لاستغلالها بشكل عقلائي، مما يتوجب على نظام الرقابة الداخلية توفير إطار تنظيمي يسمح بحماية الأصول وتوفير الظروف وشروط الحفاظ عليها وهذا حسب نوع وطبيعة وأهمية تلك الأصول.
7. وجود نماذج ومعايير سليمة لتقييم الأداء: تعتمد الرقابة على القياس والمقارنة بنماذج ومعايير محددة، وعلى هذا الأساس تقوم الرقابة الداخلية حيث ينبغي توفير نماذج يتم على أساسها القيام بالعمل وتحديد مستويات إنجازهم على أساس معايير محددة مسبقاً يتم وضعها وفقاً لظروف العمل وطبيعته والمستوى

الإداري لتك المهمة أو الوظيفة حيث ينبغي أن تكون تلك النماذج مناسبة وواضحة المعالم وتُمكن فعلاً من قياس الأداء كما ينبغي على تلك المعايير أن تكون عادلة وقابلة للتطبيق وتراعي الإمكانيات المتاحة والقدرات المتوفرة لدى المستخدمين.

8. المراجعة الداخلية: هي نشاط مستقل يستعمل في التسيير لمراقبة جميع الوظائف والنشاطات، فهي نشاط رقابي في أعلى مركز تنظيمي يمارس بتفويض من الإدارة العليا بهدف الملاحظة وإبداء رأى حول فعاليات الوسائل الرقابية الأخرى.

وفي ضوء مما سبق تهدف المراجعة الداخلية إلى مساعدة جميع أعضاء إدارة المشروع على تأدية وظيفتهم بطريقة فعالة عن طريق إمدادهم بتحليل موضوعية للبيانات المعروضة عليهم وتقارير دقيقة وصرحة عن نشاط المشروع، والشمولية في العمل من صفات عمل المراجعة الداخلية من حيث أنها تختص بكل أنشطة المشروع.

مفهوم الاحتيال:

يعرف الاحتيال بأنه فعل مقصود من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو المكلفين بالحوكمة والموظفين أو طرف ثالث للجوء إلى الخداع للحصول عن منفعة غير عادلة وغير قانونية وقد يتضمن الاحتيال الأمور الآتية. (معيار التدقيق الدولي 240، 2010).

وفي ضوء مما سبق يمكن تعريف الاحتيال بأنه هو فعل متعمد من الخداع الذي يرتكب لأغراض الحصول على منفعة غير مصرح بها أو حرمان المؤسسة وعملائها من منفعة معينة.

أسباب الاحتيال:

ينطوي حدوث الاحتيال على مجموعة من الاسباب المشتركة التي تكون موجودة عند حدوث عملية الاحتيال على جميع المستويات في أي مؤسسة وتسمى هذه بمثلث الاحتيال، وقد اشار المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين إلى ثلاث أسباب ضمن مثلث الاحتيال وهي: (الجاوي والزرفي، 2018).

1. الضغوط والدوافع: في معظم الأحيان يواجه الموظفون أنواع مختلفة من الضغط سواء في بيئة عملهم أو في حياتهم الشخصية وعلى سبيل المثال تعد رغبة الموظفين الجارفة في الترقية السريعة والرغبة في أن ينظر إليهم كأشخاص ناجحين وأن ينالوا تقدير الإدارة من الظروف التي تجبر الأفراد على ارتكاب جرائم الاحتيال، حيث أن الدافع إلى ارتكاب عمليات الاحتيال عادة ما ترتبط مع الضغوط الشخصية أو ضغوط المؤسسات على الأفراد.

2. الفرصة: تكون الفرصة سانحة لارتكاب عملية الاحتيال عندما يكون نظام الرقابة الداخلية ضعيف ويمكن اختراقه من قبل الموظفين والعاملين ويكون للإدارة والمكلفين بالحوكمة الدور الرئيسي في الحد من فرص عمليات الاحتيال عن طريق إنشاء نظام رقابة داخلية فعال، إذ توجد علاقة عكسية بين عمليات الاحتيال ونظام الرقابة الداخلية، فكلما كان نظام الرقابة الداخلية ضعيف زادت عمليات الاحتيال والعكس صحيح.

3. التبريرات: من العبارات الشائعة التي يستخدمها معظم المحتالين لتبرير جرائمهم الوظيفية، بحيث نجد دائماً أن التبرير يكون موجود، إذ يقوم مرتكب الاحتيال بإقناع نفسه بأن العمل الذي قام به لا يعد خطأ وإنه لم يقوم بعملية الاحتيال.

وفي ضوء ما هو ضروري أن تقوم كل منشأة بوضع خطة متكاملة لمكافحة الاحتيال ومعالجة جميع جوانبه وذلك بالاستناد إلى أفضل الممارسات الدولية على أن تقوم كل منشأة بتطوير الأساليب والاجراءات وبما يتلاءم مع ظروفها إذ إن جوهر عملية مكافحة الاحتيال هو الاقتناع بأسلوب إدارة المخاطر باستخدام تقنيات الإدارة تستطيع

بوضوح تحديد أغلب نقاط الضعف في الضوابط وأن تتخذ الاجراءات اللازمة لإصلاح آليات المراقبة الضعيفة وإدخال تقنيات اضافية جديدة.

ثانياً- الدراسات السابقة:

1. دراسة (عمرو سيد عبدالله، 2013) بعنوان " تقييم مدى ملاءمة استخدام بطاقة مقاييس الاداء المتوازن في المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم بهدف تحسين الأداء بالتطبيق على احدى منظمات الاعمال الصناعية " هدفت الدراسة لتحسين أداء المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم من خلال استخدام بطاقة مقاييس الأداء المتوازن لحل مشكلة تعرض المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لنقص العملاء وضعف الخبرة والتمويل وندرة الموارد، وفقد التخطيط والرقابة، توصلت دراسة الحالة إلى أن تطبيق بطاقة مقاييس الأداء المتوازن في الشركة محل الدراسة أدى إلى تحسين الأداء المالي وغير المالي حيث بلغت نسبة الإنجاز المرجح بعد التطبيق على مستوى الشركة ككل 77.4% وتم التطبيق عن طريق إتباع الخطوات الآتية: بدء مشروع التطبيق، توضيح الاستراتيجية، تحليل الاستراتيجية، تحليل مقاييس الأداء الأساسية، تحليل المقاييس، بدء الاستراتيجية، تنفيذ الخطة، ومراجعة التنفيذ.
2. دراسة (اسمهان صابري، 2016) بعنوان " الرقابة الداخلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " هدفت هذه الدراسة إلى عرض وإبراز مدى فعالية الرقابة الداخلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولعل من أهم الأهداف المبتغاة من وراء تطبيق الرقابة الداخلية هي مراقبة العمليات المحاسبية ودقتها والمحافظة على الأصول وكذلك مراقبة أنشطة المؤسسة، وتساعد الرقابة الداخلية مختلف المؤسسات على تقييم أداؤها والوقوف على نقاط القوة والضعف ولهذا فإن فاعلية العمل المدقق للرقابة الداخلي تكمن في منع حدوث الأخطاء، لكن بالرغم من تطبيق هذه الآلية ما تزال تعاني المؤسسات الجزائرية والتي من بينها المؤسسات العمومية الاقتصادية محل الدراسة تعاونية الحبوب والبقول الجافة بأمر البواقي من معوقات وصعوبات أثناء تطبيقها. هنا تبرز أهمية هذا الموضوع الذي يقوم على جملة من المبادئ تحاول جميع المؤسسات إرساءها داخل أنظمتها من أجل زيادة فعالية الرقابة الداخلية لها.
3. دراسة (أسماء جعفري، 2019) بعنوان " التدقيق الداخلي المندمج كمدخل لتحسين الاداء في المؤسسات الصناعية الجزائرية ". وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة التدقيق الداخلي المندمج في تحسين الأداء في المؤسسات الصناعية في الجزائر، وذلك من خلال معرفة فيما إذا كانت المؤسسات الصناعية الجزائرية تطبق التدقيق الداخلي المندمج أم لا، وكذلك معرفة مستوى اندماج التدقيق الداخلي وإبراز كيفية مساهمته في تحسين الأداء. توصلت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي في المؤسسات الصناعية الجزائرية ضعيف الاندماج، حيث يركز على مهمات تخص تدقيق المطابقة فقط. كما تبين من خلال الدراسة أن التدقيق الداخلي المندمج يساهم في تحسين الأداء من خلال التوصيات التي يقدمها المدققون الداخليون ومن خلال متابعتهم لتنفيذ هذه التوصيات التي تشمل الكيفية التي يتم بها تحسين الأداء وذلك بدرجة متوسطة، ويرجع ذلك لكون لتوصيات المقدمة غير قابلة للتطبيق في المؤسسات الصناعية الجزائرية.
4. دراسة (عبد الشكور الفراء، 2018) بعنوان " قياس فاعلية الأطر والمعايير الحديثة في تقويم نظام الرقابة الداخلية - دراسة تطبيقية على شركات صناعة الحديد التجاري في مدينة جدة المملكة العربية السعودية ". وهدفت هذه الدراسة إلى قياس فاعلية الأطر والمعايير الحديثة في تقويم نظام الرقابة الداخلية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وقد تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لدراسة والمقابلات الشخصية لجمع

5. دراسة (زياد عبد الحليم، 2019) بعنوان "دور نظام الرقابة الداخلي في مواجهة الفساد المالي في المؤسسات". هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي تقوم به نظم الرقابة الداخلية في المؤسسات لمواجهة الفساد المالي استخدم الباحث الأداء المنهج الوصفي والاستقرائي من خلال الرجوع لمصادر ثانوية كالكتب والمجلات والأبحاث ذات الصلة وتوصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات وهي أن النظم الرقابية الداخلية تقوم بدور فاعل في ضبط العمليات المالية والإدارية داخل المؤسسات والمساعدة في تخطيط العمليات المستقبلية لمنع الغش والتلاعبات المالية أيضا وجود مؤثرات داخلية وخارجية لا أخلاقية توجه نظم الرقابة الداخلية لصالح جهات وافراد على حساب المؤسسات حيث تظهر نظم الرقابة الداخلية بمظهر الكفاءة والفاعلية وتفرغها من مضمونها عبر التزوير والتضليل الخفي في مدخلات نظم المعلومات او في منطقة معالجة المعلومات مما يجعل الدور الحقيقي والفاعل لنظم الرقابية الداخلية محدود في معالجة التلاعبات المالية والغش، وبالتالي فساد مالي بشكل واسع .
6. دراسة (محمد الزبيدي وعبدالله خبه، 2020) بعنوان " أثر تطبيق معايير صفات التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية - دراسة ميدانية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية " هدفت هذه الدراسة التعرف على قياس أثر تطبيق معايير صفات التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلي في البنوك العامة بالجمهورية اليمنية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، حيث تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة الذي بلغ عدده 18 بنكا في الجمهورية اليمنية، وتم اخذ 14 عينة ممثلة بعدد 190 موظف من المدققين الداخليين ولجان التدقيق والمدراء الماليين وتم تحليل 155 استبانة بعد استبعاد الاستبانة الغير صالحة باستخدام برنامج الحزم الإحصائي توصلت الدراسة لوجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لتطبيق معايير صفات التدقيق الداخلي في فعالية نظام الرقابة الداخلية وأوصت الدراسة بتبني إجراءات في تعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية منها توفر السلطة الكافية لنشاط التدقيق الداخلي وأن يتمتع فريق التدقيق الداخلي بالاستقلالية التامة وإجراء تقييم دوري ومستمر لنشاط التدقيق الداخلي
7. دراسة (محمد رحمان، 2020) بعنوان " دور الرقابة الداخلية في تحسين المخرجات المالية في الشركات الاقتصادية " هدفت الدراسة إلى بيان أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية ومن خلال أدوات التحليل المالي بالاعتماد على مؤشرات العائد والمخاطر يتبين لنا الدور الفعال الذي تقوم بها الرقابة الداخلية في تحسين أداء المؤسسة من خلال تحسين وتفعيل الرقابة سواء الإدارية أو المالية والحفاظ على أصول المؤسسة من خلال معرفة كفاءة الإدارة في إدارة أصولها وكفاءتها في استخدام المواد المتاحة للحصول على أفضل النتائج وفاعلية استخدام الوسائل المختلفة لديها من خلال مقارنة مستويات الأداء خلال فترات مختلفة ومستويات الأداء في المؤسسات الاقتصادية المتشابهة واستخراج الفروق واقتراح الحلول الملائمة لمعالجتها.

تعليق على الدراسات السابقة:

من حيث أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، أن أغلب الدراسات استخدمت المنهج الوصفي التحليلي وكذلك اتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في كون أن الرقابة الداخلية لها دور

فعال في تحسين أداء المنشأة من خلال تحسين وتفعيل الرقابة سواء الإدارية او المالية والحفاظ على أصول المؤسسة من خلال معرفة كفاءة الإدارة في إدارة أصولها وكفاءتها في استخدام المواد المتاحة، و النشي الذي يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها أعطت أهمية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية لتحسين الأداء الإداري والحد من عمليات الاحتيال عن طريق انشاء نظام رقابة داخلية فعال، في إدارة المخاطر باستخدام تقنيات الإدارة تستطيع بوضوح تحديد أغلب نقاط الضعف في الضوابط وأن تتخذ الاجراءات اللازمة لإصلاح آليات المراقبة الضعيفة وإدخال تقنيات إضافية جديدة في المنشآت الصناعية الصغيرة في بني مالك منطقة عسير.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها.

منهج الدراسة:

استخدم المنهج الوصفي التحليلي والذي يحاول دراسة تفعيل نظام الرقابة الداخلية لتحسين الأداء الإداري والحد من عمليات الاحتيال في المنشآت الصناعية الصغيرة، ويحاول المنهج الوصفي التحليلي أن يقارن ويفسر ويقيم ذلك، أملاً في التوصل إلى تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد استخدم مصدرين أساسيين للمعلومات :

- ❖ المصادر الثانوية: حيث تم الاتجاه في معالجة الإطار النظري للبحث عن مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
- ❖ المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها البحث، وبناء على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من مصانع البلك والخرسانة الجاهزة في بني مالك منطقة عسير وعددها 32 مصنعاً.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة وتتكون من (12) مصنعاً من مصانع البلك والخرسانة الجاهزة في بني مالك منطقة عسير، وأخذت العينة بطريقة عشوائية وسوف يتم توزيع عينة الدراسة كالتالي: -

جدول (1) توزيع عينة الدراسة بناء على متغيرات الدراسة

المتغيرات	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
الفئة العمرية	أقل من 30	4	33.3
	من 31-49	4	33.3
	50 فما فوق	4	33.3
المجموع			100.0
المؤهل العلمي	دبلوم	1	8.3
	بكالوريوس	11	91.7
	المجموع	12	100.0

المتغيرات	الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
التخصص العلمي	محاسبة	6	50
	إدارة	2	16.7
	غير ذلك	4	33.3
المجموع			100.0
المسمى الوظيفي	مدير	4	33.3
	محاسب	2	16.7
	مدقق	1	8.3
	غير ذلك	5	41.7
المجموع			100.0

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

أداة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تطوير الاستبانة اعتماداً على مراجعة الدراسات السابقة.

صدق الاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وتم التأكد من صدق الاستبانة

بطريقتين:

1. صدق الاتساق الداخلي:

ويقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمحور نفسه.

جدول (2) معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات الاستبانة والدرجة الكلية

الدلالة	الارتباط	العبارة
0.003	0.776	نظام الرقابة الداخلي يكشف عن وجود عمليات احتيال
0.015	0.681	نظام الرقابة الداخلي له فعالية قوية في المحافظة على أصول المنشأة والموارد المتاحة
0.021	0.470	تحقق المنشأة زيادة أرباح وفق الأهداف المحددة
0.006	0.742	تطبيق المنشأة مفهوم المحافظة على رأس المال العامل " ما يعتبر ربحاً هو فقط ذلك الجزء من الزيادة في أسعار الأصول الذي يتجاوز الزيادة في معدل الأسعار العام"
0.024	0.479	تستخدم موارد المنشأة المتاحة بشكل فعال وذو منفعة قوية
0.020	0.656	وجود مخاطر قائمة أو محتملة تؤثر على استمرارية المنشأة
0.031	0.553	لدى المنشأة الصناعية نظام محاسبي يمكن الاعتماد على مخرجاته
0.037	0.515	مصروفات المنشأة الصناعية محددة ولا تتجاوز الميزانية المحددة
0.005	0.747	تطبيق المنشأة الصناعية آلية محددة في الصرف وفي قبول المصروفات

الدلالة	الارتباط	العبارة
0.035	0.569	لدى المنشأة الصناعية مراجع داخلي مستقل وله الصلاحيات المطلقة
0.001	0.569	نظام الرقابة الداخلي يخدم المنشأة الصناعية

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

ثبات الاستبانة:

تم تقدير ثبات الاستبانة على أفراد العينة، والثبات يعني استقرار الاستبيان وعدم تناقضه مع نفسه أي يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، وقد تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient، وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (3) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

معامل ألفا كرونباخ	الدرجة الكلية
0.787	

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

الثبات = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (3) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت عالية لكل محور من محاور الاستبانة وهي أكبر من (0.70)، كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع عبارات الاستبانة كانت (0.787)، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع ودال إحصائياً، وبهذا تكون الاستبانة في صورتها النهائية قابلة للتوزيع، وبذلك تكون قد تأكدت من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

4- نتائج الدراسة وتفسيرها.

- نتيجة السؤال الرئيس: ما درجة تفعيل نظام الرقابة الداخلية لتحسين الأداء الإداري والحد من عمليات الاحتيال في المنشآت الصناعية الصغيرة؟ وللإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لعبارات الاستبانة.

جدول رقم (4) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لعبارات الاستبانة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
نظام الرقابة الداخلي يكشف عن وجود عمليات احتيال	4.00	1.04	80.00
نظام الرقابة الداخلي له فعالية قوية في المحافظة على أصول المنشأة والموارد المتاحة	4.33	.89	86.60
تحقق المنشأة زيادة أرباح وفق الأهداف المحددة	4.08	1.00	81.60
تطبق المنشأة مفهوم المحافظة على رأس المال العامل " ما يعتبر ربحاً هو فقط	4.00	.95	80.00

الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
			ذلك الجزء من الزيادة في أسعار الأصول الذي يتجاوز الزيادة في معدل الأسعار العام
83.40	.84	4.17	تستخدم موارد المنشأة المتاحة بشكل فعال وذو منفعة قوية
73.40	1.23	3.67	وجود مخاطر قائمة أو محتملة تؤثر على استمرارية المنشأة
86.60	.65	4.33	لدى المنشأة الصناعية نظام محاسبي يمكن الاعتماد على مخرجاته
63.40	1.27	3.17	مصروفات المنشأة الصناعية محددة ولا تتجاوز الميزانية المحددة
85.00	.87	4.25	تطبق المنشأة الصناعية آلية محددة في الصرف وفي قبول المصروفات
76.60	1.12	3.83	لدى المنشأة الصناعية مراجع داخلي مستقل وله الصلاحيات المطلقة
88.40	.90	4.42	نظام الرقابة الداخلي يخدم المنشأة الصناعية
80.45	.56	4.02	الدرجة الكلية

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

وكانت النتائج كالتالي:

بلغت درجة تفعيل نظام الرقابة الداخلية لتحسين الأداء الإداري والحد من عمليات الاحتيال في المنشآت الصناعية الصغيرة يساوي 80.4% وهي تدل على أن الدرجة موافقة في الاستجابة على عبارات هذا المحور. يتضح من خلال الجدول أن أعلى عبارة حسب المتوسط الحسابي هي العبارة والتي نصها " نظام الرقابة الداخلي يخدم المنشأة الصناعية " حصلت على وزن نسبي قدره (88.4%) وهذا يدل على أن الرقابة الداخلية بالمنشأة جزء لا يتجزأ من عمل المنشأة وتعتبر جزء من النظام الذي تستخدمه في تنظيم وتوجيه عملياتها. ويتضح أن أقل عبارة حسب المتوسط الحسابي هي العبارة والتي نصها " مصروفات المنشأة الصناعية محددة ولا تتجاوز الميزانية المحددة " حصلت على وزن نسبي قدره (63.4%) وهذا يدل على أن المصاريف التي تتحملها المنشأة الصناعية نتيجة الاستهلاك غير محددة. وتُشير النتيجة السابقة إلى اتفاق بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة التي نظام الرقابة الداخلي يخدم المنشأة الصناعية، وتتفق تلك النتيجة مع ما أشار إليه دراسة (صابري، 2016)، ودراسة (جعفرى، 2019)، ودراسة (عبد الحلیم، 2019)، ودراسة (الزبيدي وخبه، 2020)، ودراسة (رحمانی، 2020)، بأن الرقابة الداخلية بالمنشأة الصناعية تسهم في توفير بيئة أعمال خالية من الانحرافات والأخطاء ويساهم في تحسين كفاءة عملياتها وأنشطتها المختلفة بفاعلية.

نتيجة اختبار الفرضيات:

- نتيجة فحص الفرضية الأولى: " وجود نظام رقابي داخلي ضعيف وعدم الالتزام بالسياسات والأنظمة يؤدي للمخاطرة بأصول المنشأة وعدم المحافظة عليها " تم استخدام اختبار test-t لمعرفة إذا ما كان متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا، وتم حساب المتوسط والانحراف المعياري واختبار T والقيمة المعنوية للعبارة الثانية، ويوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار T-test للفرضية الأولى.

جدول رقم (5): نتائج اختبار T-test للفرضية الأولى

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T Test	Sig
4.33	.888	3.317	0.007

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

تم استخدام اختبار (T-testone sample) لاختبار الفرضية الأولى، ومن خلال نتائج الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 3.317) ومستوى الدلالة (0.007) وهي أقل من (0.05)، وبناء على النتائج السابقة فقد تم قبول الفرضية التي تنص على أنه وجود نظام رقابي داخلي ضعيف وعدم الالتزام بالسياسات والأنظمة يؤدي للمخاطرة بأصول المنشأة وعدم المحافظة عليها، وتتفق مع دراسة (الفراء، 2018) و (صابري، 2016) و (رحمانى، 2020) بانعدام توافر الأفضية الفكرية والفلسفة للرقابة الداخلية يؤدي للمخاطرة ووقوع الأخطاء.

• نتيجة فحص الفرضية الثانية: "وجود نظام رقابة داخلي في المنشآت الصناعية لإنتاج البلك والخرسانة الجاهزة يؤثر ذلك على استمرارية المنشأة وتقويم المخاطر القائمة والمحتملة"
تم استخدام اختبار test-t لمعرفة إذا ما كان متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا، وتم حساب المتوسط والانحراف المعياري واختبارت والقيمة المعنوية للعبارة السادسة، ويوضح الجدول رقم (6) نتائج اختبار T-test للفرضية الثانية.

جدول رقم (6): نتائج اختبار T-test للفرضية الثانية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T Test	Sig
3.76	1.123	1.871	0.087

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

تم استخدام اختبار (T-testone sample) لاختبار الفرضية، ومن خلال نتائج الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 1.87) ومستوى الدلالة (0.087) وهي أكبر من (0.05)، وبناء على النتائج السابقة فقد تم قبول الفرضية التي تنص على أنه عدم وجود نظام رقابة داخلي في المنشآت الصناعية لإنتاج البلك والخرسانة الجاهزة، يؤثر ذلك على استمرارية المنشأة وتقويم المخاطر القائمة والمحتملة وتتفق مع دراسة (جعفرى، 2019) و (الفراء، 2018) و (رحمانى، 2020) أن عدم وجود نظام رقابي داخلي يؤثر على أداء المنشأة وعلى عدم استمراريتهما والوقوع بالأخطاء بشكل مستمر.

• نتيجة فحص الفرضية الثالثة: "نظام الرقابة الداخلي يحقق زيادة الإنتاج والأرباح للمنشأة الصناعية"
تم استخدام اختبار test-t لمعرفة إذا ما كان متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا، وتم حساب المتوسط والانحراف المعياري واختبارت والقيمة المعنوية للعبارة الثالثة، ويوضح الجدول رقم (7) نتائج اختبار T-test للفرضية الثالثة.

جدول رقم (7): نتائج اختبار T-test للفرضية الثالثة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T Test	Sig
4.08	0.996	3.767	0.003

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

تم استخدام اختبار (T-testone sample) لاختبار الفرضية، ومن خلال نتائج الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 3.76) ومستوى الدلالة (0.003) وهي أقل من (0.05)، وبناء على النتائج السابقة فقد تم قبول

الفرضية التي تنص على أن نظام الرقابة الداخلي يحقق زيادة الإنتاج والارباح للمنشأة الصناعية وتتفق مع دراسة (رحمانى، 2020) تطبيق نظام الرقابة الداخلي له دور هام في مؤشرات العائد لدى المنشأة.

نتيجة المقابلات الشخصية

تمت المقابلات مع ثلاثة مصانع لإنتاج البلك والخرسانة الجاهزة في بني مالك منطقة عسير وهي كالتالي:

❖ مصنع بن جهيم للبلك

1. كيف هو تنظيم الإدارة المالية في المصنع؟

يوجد لدينا فرعين منفصلة والتسلسل في الإدارة المالية كالتالي:

مدير مالي مسؤول عن الفرعين وهو شريك
رئيس حسابات مسؤول عن الفرعين
محاسب أول للفرع الأول
محاسب عام للفرع الأول
محاسب عام للفرع الثاني

2. حدثني عن الصلاحية الممنوحة للإدارة المالية؟

الصلاحيات محدودة والمهام مقسمة بين المحاسبين ويتم التدقيق على جميع المصاريف قبل الصرف ومطابقة المبيعات وتحصيل الإيرادات بشكل منظم ويتم الرجوع للمدير المالي في جميع المعاملات

3. كيف تتم الرقابة على أصول المنشأة والموارد المتاحة؟ وهل سبق الكشف عن سوء استخدام للأصول أو زيادة في معدل استهلاك الاصل؟

تم الكشف سابقا عن وجود سوء استخدام لأحد الأصول الثابتة أدى لتقليل العمر الإنتاجي للأصل بسبب اهمال وقلة الخبرة من أحد العمال ولذلك تم توظيف مسؤول بمسمى وظيفي "مراقب ساحة الإنتاج" مسؤول عن أصول المنشأة الثابتة والمعدات الثقيلة يتابع عمال التشغيل وحركة الإنتاج ويتأكد من المحافظة والتشغيل الأمثل لهذه الأصول حيث انها ذا تكلفة عالية ومهمة في الإنتاج.

4. هل سبق الكشف عن وجود احتيال أو غش وماهي الاجراءات المتبعة للحد من ذلك؟

في بعض الأحيان يتم الكشف عن وجود احتيالات، ولكن بشكل بسيط وغير جوهري ويتم تطبيق اجراء صارم في الشخص المسؤول بالخصم أو الفصل.

5. هل تواجه المنشأة أخطار حاله أو محتمله تؤثر على استمراريه النشاط؟

نواجه أخطار بشكل مستمر تؤدي لتقليل الإنتاج وبالتالي تقليل الأرباح منها ارتفاع أسعار الحديد أو السمنت أو توقف توريد بعض المواد الخام، ولكن لا يوجد تأثير على استمرارية النشاط.

6. قيم نظام المحاسبة أو نظام إدارة الموارد المستخدم في المصنع ومدى جوده مخرجاته؟

لا يمكن الاعتماد بنسبة كبيرة على النظام المستخدم، بالتالي الاعتماد الأكبر على خبرة المحاسب وتحليله لنشاط ويمكن تقييم النظام بنسبة 60%.

7. مصروفات المصنع لها ميزانية محددة؟ وماهي الاجراءات المتبعة في طلب الصرف واعتماده؟

لا يوجد ميزانية محددة للمصروفات وغالبا لا تتجاوز الـ 60,000 شهريا لأن معدات المصنع حديثة وغالبا يتم الصرف بشكل طارئ لصيانة بعض المعدات

إجراءات طلب الصرف كالتالي:

- يتم طلب الصرف من قبل مسؤول الصيانة بعد الفحص وفي حال عدم وجود قطع غيار يتم التسعير من جهتين مختلفتين واختيار السعر الأنسب والجودة الأفضل وبعد تدقيق رئيس الحسابات يرفع الطلب للمدير المالي ويتم التحويل للشركة.

8. هل لدى المنشأة مراجع داخلي مستقل؟ وماهي الصلاحيات الممنوحة له؟

يوجد مراجع داخلي له الصلاحية في تنفيذ الإجراءات اللازمة بعد الرجوع للإدارة العليا

9. هل سبق التعامل مع مكتب مراجعة خارجي لعمل مراجعه شاملة لجميع مستندات وسجلات المنشأة؟

لم يسبق التعامل مع مراجع خارجي، حيث يتم التدقيق من قبل المراجع الداخلي في المنشأة، وتصدر القوائم

المالية من قبل الإدارة المالية تحت اشراف المدير المالي الشريك.

❖ مصنع بن مسرع لإنتاج البلك والخرسانة الجاهزة

1. كيف هو تنظيم الإدارة المالية في المصنع؟

ثلاثة محاسبين ومدير مالي شريك.

2. حدثني عن الصلاحية الممنوحة للإدارة المالية؟

يتم الفصل في الصلاحيات والمهام بين الموظفين بناء على تسلسل وظيفي للتأكد من عدم الاحتياي والرجوع

للمدير المالي الشريك في جميع المعاملات

3. كيف تتم الرقابة على أصول المنشأة والموارد المتاحة؟ وهل سبق الكشف عن سوء استخدام للأصول او زيادة

في معدل استهلاك الأصل؟

معدل استهلاك الأصول جيد ولا يوجد سوء استخدام للأصول وتتم الرقابة بفصل المهام والتدقيق المستمر.

4. هل سبق الكشف عن وجود احتيال او غش وما الاجراءات المتبعة للحد من ذلك؟

لم يسبق الكشف عن غش واحتيال بسبب فصل المهام وتوزيع المسؤولية والصلاحيات.

5. هل تواجه المنشأة أخطار حاله أو محتمله تؤثر على استمراريته النشاط؟

لا يوجد أخطار تؤثر على الاستمرارية، ولكن يوجد تحديات مستمرة تواجه قطاع مصانع إنتاج البلك

والخرسانة الجاهزة يمكن أن تقلل الإنتاج.

6. قيم نظام المحاسبة او نظام ادارة الموارد المستخدم في المصنع ومدى جوده مخرجاته؟

أقيم النظام بنسبة 40% ولذلك يتم الاعتماد على التقديرات الشخصية والخبرة في المجال.

7. مصروفات المصنع لها ميزانية محددة؟ وماهي الاجراءات المتبعة في طلب الصرف واعتماده؟

لا يوجد ميزانية محددة. تتراوح المصاريف من 100، 000 إلى 200، 000 وهي عبارة عن مصاريف صيانة

وتشغيل، ويتم الاعتماد من قبل المدير المالي الشريك لهذه المصاريف.

8. هل لدى المنشأة مراجع داخلي مستقل؟ وماهي الصلاحيات الممنوحة له؟

لا يوجد مراجع داخلي في المصنع.

9. هل سبق التعامل مع مكتب مراجعة خارجي لعمل مراجعه شاملة لجميع مستندات وسجلات المنشأة؟

يتم التعامل مع مكتب مراجعة في مدينة جدة بشكل سنوي يساعدنا في تدقيق العمليات وإصدار القوائم

المالية السنوية.

❖ مصنع الغريس لإنتاج البلك والخرسانة الجاهزة

1. كيف هو تنظيم الإدارة المالية في المصنع؟

محاسب عام، محاسب اول، محاسب مشتريات ومدير مالي شريك.

2. حدثني عن الصلاحية الممنوحة للإدارة المالية؟
يتم منح الصلاحية على حسب الخبرة والأقدمية ويتم الرجوع للمدير المالي في بعض العمليات.
3. كيف تتم الرقابة على أصول المنشأة والموارد المتاحة؟ وهل سبق الكشف عن سوء استخدام للأصول أو زيادة في معدل استهلاك الأصل؟
تم اكتشاف سابقا عن سوء استخدام في الأصول وزيادة في استهلاك الأصل رغم ثبات الإنتاج وتم اتباع الإجراءات الرقابية للحد من ذلك بطلب تقرير دوري من إدارة الصيانة ومتابعه استخدام واستهلاك الأصل.
4. هل سبق الكشف عن وجود احتيال أو غش وماهي الإجراءات المتبعة للحد من ذلك؟
تم الكشف عن عمليات غش واحتيال بحيث تم التلاعب في ادخال الإنتاج وذلك بسبب أن جميع مهام الانتاج تحت اشراف موظف واحد وللحد من هذا التلاعب تم توزيع المهام وفصل الصلاحيات وتوظيف جهة رقابية على الإنتاج.
5. هل تواجه المنشأة أخطار حاله أو محتمله تؤثر على استمراريه النشاط؟
يوجد أخطار حالية، ولكن لا تؤثر على استمرارية النشاط.
6. قيم نظام المحاسبة أو نظام إدارة الموارد المستخدم في المصنع ومدى جوده مخرجاته؟
يمكن الاعتماد على النظام ومخرجاته بنسبة 75%.
7. هل للمصنع ميزانية محددة؟ وماهي الإجراءات المتبعة في طلب الصرف واعتماده؟
لا يوجد ميزانية محددة للمصنع، ويتم الصرف حسب الضرورة ولا يوجد إجراء متبع للصرف.
8. هل لدى المنشأة مراجع داخلي مستقل؟ وماهي الصلاحيات الممنوحة له؟
لا يوجد مراجع داخلي في المصنع.
9. هل سبق التعامل مع مكتب مراجعة خارجي لعمل مراجعه شامله لجميع مستندات وسجلات المنشأة؟
لم يتم التعامل مسبقا مع أي مراجع خارجي وذلك لعدم توافر هذه الخدمات بالشكل المطلوب أو لعدم إمكانية الوصول لمكاتب ذا جودة جيدة وتكاليف معقولة في عسير.

خلاصة بأهم النتائج:

- تم التوصل إلى النتائج التالية:
- أن الرقابة الداخلية بالمنشأة جزء لا يتجزأ من عمل المنشأة وتعتبر جزء من النظام الذي تستخدمه في تنظيم وتوجيه عملياتها.
 - المصاريف التي تتحملها المنشأة الصناعية نتيجة لاستهلاك المعدات الثقيلة غير محددة.
 - وجود نظام رقابي داخلي ضعيف وعدم الالتزام بالسياسات والأنظمة يؤدي للمخاطرة بأصول المنشأة وعدم المحافظة عليها.
 - وجود نظام رقابة داخلي ضعيف في المنشآت الصناعية لإنتاج البلك والخرسانة الجاهزة يؤثر ذلك على استمرارية المنشأة وتقويم المخاطر القائمة والمحتملة.
 - أن نظام الرقابة الداخلي يحقق زيادة الإنتاج والأرباح للمنشأة الصناعية.

التوصيات والمقترحات

بناء على النتائج توصي الباحثان وتقرحان الآتي:

- 1- ضرورة تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية للحد من عمليات الاحتيال والتلاعب الكبيرة التي تتعرض لها المنشآت الصناعية.
- 2- ضرورة تبني المنشآت الصناعية إجراءات لتعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية ومن هذه الإجراءات توفر السلطة الكافية لنشاط التدقيق الداخلي، وأن يتمتع فريق التدقيق الداخلي بالاستقلالية التامة وإجراء تقييم دوري ومستمر لنشاط التدقيق الداخلي.
- 3- ضرورة عقد دورات تأهيلية للمدققين الداخليين من قبل الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق، لتطوير مهاراتهم وتحديث الطرق والأساليب التي يستخدمونها للحد من المخاطر.
- 4- ضرورة الاعتماد على العنصر البشري باعتباره مهماً في نظام الرقابة الداخلية من خلال وضع سياسات سليمة للتوظيف والتدريب وتقييم الأداء وفق مؤشرات تركز على الأداء والقيم والأخلاق، والسلوك والكفاءة والخبرة.

شكر وتقدير:

هذا البحث تم دعمه من خلال البرنامج البحثي العام بعمادة البحث العلمي- جامعة الملك خالد المملكة العربية السعودية. رقم المشروع: 241/43.GRP/ سنة الدعم بالتاريخ الهجري: ١٤٤٣

قائمة المراجع.

- أبو كميل، سعيد. (2011). تطوير أدوات الرقابة الداخلية لهدف حماية البيانات المعدة إلكترونياً (دراسة تطبيقية). كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة القاهرة_ مصر.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين. (2013). دليل الممارسات الجيدة، تقويم وتحسين الرقابة الداخلية بالمنشآت، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- توماس، وليام؛ هنكي، أمرسون. (2000). المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب د. احمد حامد حجاج و د. كمال الدين سعيد، الرياض: دار المريخ للنشر.
- الججاوي، طلال؛ الزرفي، محمد. (2018). إطار مقترح لحوكمة مؤسسات البلدية للحد من عمليات الاحتيال بحث تطبيقي في المؤسسات البلدية لمحافظة بابل. مجلة دراسات محاسبية ومالية. 13(42)، 38-62.
- جعفري، أسماء. (2019). التدقيق الداخلي المندمج كمدخل لتحسين الأداء في المؤسسات الصناعية الجزائرية (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة فرحات عباس_ سطيف.
- خالد، مقدم؛ مايو، عبد الله. (2015). نظام الرقابة الداخلية. مطبوعة مقدمة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح_ ورقلة.
- رحمانى، محمد. (2020). دور الرقابة الداخلية في تحسين المخرجات المالية في الشركات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة العقيد أحمد دراية_ أدرار.
- الزبيدي، محمد؛ خبه، عبد الإله. (2020). أثر تطبيق معايير صفات التدقيق الداخلي في فاعلية نظام الرقابة الداخلية - دراسة ميدانية في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية. مجلة الدراسات الاجتماعية. 26(4)، 111-132.

- صابري، اسمهان. (2016). الرقابة الداخلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم التجارية، قسم محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي_ ام البواقي.
- طنينه، فهد. (2017). أثر الرقابة الداخلية على الأداء: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، قسم إدارة الأعمال، جامعة الخليل_ فلسطين.
- عبد الحليم، زياد. (2019). دور نظام الرقابة الداخلي في مواجهة الفساد المالي في المؤسسات. مجلة رماح للبحوث والدراسات. 21(35)، 81-101.
- عبد الله، عمرو. (2013). تقييم مدى ملائمة استخدام بطاقة مقاييس الاداء المتوازن في المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم بهدف تحسين الاداء بالتطبيق على احدى منظمات الاعمال الصناعية (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة القاهرة_ مصر.
- غنيمات، عبد الله؛ صيام، وليد. (2011). العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. 7(4).
- الفرا، عبد الشكور. (2018). قياس فاعلية الأطر والمعايير الحديثة في تقويم نظام الرقابة الداخلية - دراسة تطبيقية على شركات صناعة الحديد التجاري في مدينة جدة المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الأزهر_ غزة. 20(1)، 1-36.
- معيار التدقيق الدولي 240 (2010). المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة.